



مركز شؤون المرأة - غزة  
WOMEN'S AFFAIRS CENTER - GAZA

دراسة

أسباب الطلاق في المجتمع

وآثاره على المرأة والأسرة

2006



مركز شؤون المرأة - غزة  
WOMEN'S AFFAIRS CENTER - GAZA

دراسة

أسباب الطلاق في المجتمع

وأثاره على المرأة والأسرة

إعداد الباحثة: زينب الغنيمي

فريق العمل:  
الباحثة الرئيسة: زينب الغنيمي  
المشرفة: د.هديل القرزاز

التدقيق اللغوي: محمد السويركي  
تصميم وإخراج : شريف سرحان  
تمت الطباعة في : مطبعة دار الأرقم

مركز شؤون المرأة- غزة  
WOMEN'S AFFAIRS CENTER - GAZA 

ص.ب : 1281- فلسطين - غزة - الرمال

شارع خليل الوزير - عمارة السعيد

تليفون: 2877311 - 2877312

فاكس: 2877313

بريد إلكتروني: wac@palnet.com

[www.wac.org.ps](http://www.wac.org.ps)

.إن للدراسات والأبحاث الدور الأكبر في فهم العقبات والمشكلات التي تواجه النساء في المجتمع الفلسطيني، وتوفير معلومات حول قضايا النساء المختلفة لازال من أولويات مركز شؤون المرأة، حيث أن الفجوة لازالت كبيرة في المعلومات والدراسات المتوفرة عن المرأة الفلسطينية.

فقد كان مركز شؤون المرأة ولازال يسعى لرفد الحركة النسوية بأبحاث ودراسات حول قضايا المرأة الفلسطينية المختلفة، وإدراكه بأن المشاكل التي تواجه المرأة الفلسطينية ذات جذور عميقة لا يمكن تجاوزها بسهولة. لذا يعمل المركز على تقديم هذه المعلومات والدراسات لصناع القرار والمؤسسات النسوية والمدنية، والمهتمين/ات.

هذا ويتقدم مركز شؤون المرأة بجزيل الشكر والتقدير لكل من ساهم في إنجاز هذه الدراسات، وخص بالذكر د.هديل القزاز مستشارة الدراسات، لما قدمته من معلومات قيمة وغنية، والشكر للباحثات اللواتي أجزن الدراسات.

كما ونتقدم بالشكر والتقدير للمساهمة المادية للدراسات لكل من:

Dan Church Aid ، Noviboxfam ، Unifum، Kvinna till Kvinna

**نائلة عايش**  
مديرة مركز شؤون المرأة

**يهتم** مركز شؤون المرأة منذ نشأته في العام 91 بالعمل البحثي والدراسات المتعلقة بقضايا المرأة الفلسطينية، ويضع ضمن أولوياته الأولى تزويد الحركة النسوية بأبحاث ودراسات حول المرأة الفلسطينية. إذ يقوم المركز بإجراء دراسات حول قضايا النوع الاجتماعي لفهم وضع المرأة والرجل في قطاع غزة، والاستفادة منها في عملية التخطيط الاستراتيجي.

كما ويعمل على تطوير وتعديل آلية العمل بحيث يتوافق ومتطلبات واحتياجات كل مرحلة. وذلك من خلال:

- مكتبة خاصة ومتنوعة تشمل كافة المجالات المتعلقة بالمرأة، والعمل على تحديثها بأحدث الإصدارات.
- التعاون مع جميع الباحثين والمهتمين والمؤسسات الأكاديمية والمتخصصة بالأبحاث بهدف تزويد المركز بالدراسات التي أجريت عن المرأة سواء داخل قطاع غزة أو خارجها.
- إعداد أفلام وثائقية مترافقة مع موضوعات الأبحاث. بهدف الاستفادة منها في التدريبات الخاصة بالمركز وحملات التوعية والتنقيف.

وفي خط مواز تتم الاستفادة من البيانات والمعلومات من خلال الدراسات في التدريب وحملات التوعية والتنقيف التي يقوم بها مركز شؤون المرأة.

وقد أنتهج المركز بداية من هذا العام نهجا خاصا بالاهتمام بعمل دراسات استطلاعية-استكشافية حول قضايا محددة عن المرأة الفلسطينية. وجاء هذا النهج بناء على توصيات أبحاث ودراسات المركز بضرورة إجراء أبحاث معمقة ومتخصصة في قضايا خاصة بالمرأة. من هنا قام المركز بإجاز خمس دراسات لهذا العام:

تتناول الدراسة الأولى: موضوع النساء والحرمان من الميراث. أما الدراسة الثانية فتتناول أسباب الطلاق وآثاره في المجتمع على المرأة والأسرة، والثالثة تسلط الضوء على نساء المواصي في رفح واقعهن وتأثير الاحتلال الإسرائيلي على حياتهن. بينما تناولت الدراسة الرابعة موضوع الاغتصاب كأحد أشكال العنف الواقع على المرأة- والتي قام اليونيفيم بتمويلها ضمن إطار مشروع حملة "حقوق المرأة.. حقوق إنسان والعنف ضد المرأة" أما الدراسة الخامسة فهي بعنوان دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية المرأة الفلسطينية من وجهة نظر العاملين فيها. وهي دراسة لها خصوصيتها إذ أخذ المركز المرأة على عاتقه تبني رسالة ماجستير أو دكتوراة لباحثة تعمل على قضية تخص المرأة وتتناولها بعمق. حيث يدفع المركز لتشجيع الباحثات المستجدات وتطوير قدراتهن وإمكاناتهن. وذلك من أجل الهدف الأساس وهو تطوير كادر بشري قادر على إعداد دراسات نسوية.

## هداية شمعون

منسقة برنامج الأبحاث



دراسة

# أسباب الطلاق في المجتمع

وآثاره على المرأة والأسرة

## كلمة الباحثة

ساهم اشتغالي في البحث عن "أسباب الطلاق في المجتمع الغزاوي وأثاره على المرأة والأسرة".. ساهم في الوقوف على حقيقة هامة، وهي أن مستوى المعرفة والدراية لدى غيري من الناشطات النسويات بحجم مأساة المرأة في مجتمعنا؛ ومدى الظلم الاجتماعي الواقع عليها؛ ومستوى أشكال العنف الذي تتعرض له النساء قبل الزواج أو أثناءه أو بعد وقوع الطلاق. لا زالت تلك المعرفة منقوصة! وذلك بالرغم من اشتغالي على مدار عشر سنوات متصلة وسط مجموعات كبيرة من النساء، بدءاً من جنوب قطاع غزة وحتى شماله، ويتفاوتن في المستوى التعليمي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي.

وفي إطار هذا العمل تعرفت مباشرة إلى واقع المئات من النساء، وساهمت في التدخل لتخفيف أعباء ومشكلات العشرات منهن؛ سواء بالوساطة أو بالطرق القانونية، إلا أن اشتغالي في هذا البحث؛ وما أوجبه من الغوص في عمق تفاصيل حياة المبحوثات وتفصيل المعاناة التي واجهتها، ولا زلت. والتي تكشف عن مدى هشاشة بنية المجتمع الذكورية؛ حيث التمظهر والإدعاء الشكلي بالتمسك بقيم أخلاقية ودينية.. كل هذا يدفعني إلى القول أننا، في الحركة النسوية، لا زلنا بحاجة ملحة إلى المزيد من الدراسات والأبحاث النسوية. وإعادة قراءة ما أجز منها والتمعن في نتائجها، وذلك حتى نستطيع تطوير البرامج والأنشطة وخطط العمل المؤسسي؛ بما يحقق فعلاً توعية جمهور النساء بحقوقهن، وكذلك تطوير آليات الضغط على صُنّاع القرار لتحسين مكانة المرأة وتطوير واقعها الاجتماعي ورفع الظلم الواقع عليها على كافة الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية.

الباحثة

زينب الغنيمي

## مقدمة

تقوم العلاقة الزوجية، في الأصل، بهدف الاستمرار والاستقرار وتعزيز الأمان الاجتماعي، لكن في بعض الأحيان تنشأ ظروفٌ ومتغيراتٌ حول دون استمرار هذه العلاقة، حيث تستعصي العشرة الزوجية، ويستحيل استمرار الزواج؛ فيقع الطلاق.

والطلاق في اللغة: مأخوذٌ من: الإطلاق؛ وهو الإرسال أو الترك، فتقول تطلقت الأسير: إذا أحللت قيده. ويُعرف الطلاق من الناحية الشرعية (حيث القوانين المعمول بها في المحاكم الشرعية بقطاع غزة)<sup>(1)</sup> بأن الطلاق هو حلّ الرابطة الزوجية وإنهاء العلاقة بين الزوجين).

ويُعتبر الطلاق مشكلة اجتماعية خطيرة، إذ يؤدي إلى تفكك الأسرة، وتهتك النسيج الاجتماعي؛ لما له من آثار مدمرة على المرأة المطلقة والأطفال من جهة وعلى العلاقات الاجتماعية من جهة أخرى، خصوصاً في ظل التركيبة العشائرية في مجتمعنا الفلسطيني.

وتتعدد أسباب الطلاق؛ حيث تتراكم المشكلات وتتفاعل مع بعضها البعض أثناء قيام الزواج. فتؤدي إلى وقوعه. وبالرغم من اختلاف الأسباب المباشرة للطلاق في كل أسرة؛ إلا أن هناك مشكلات رئيسية تعتبر قواسم مشتركة لغالبية حالات الطلاق، حيث تتمحور حولها الأسباب الفرعية التي تنتج عنها، ويمكن أن تُخلص إلى أنها تتمثل في:-

الزواج المبكر للفتي والفتاة، والتفاوت العمري بين الزوجين، عدم القدرة على التكيف في العلاقة الزوجية؛ إما لاختلاف في المستوي الاجتماعي أو الاقتصادي أو التعليمي، الضعف الجنسي، عدم إجاب الأطفال، التدخل الخارجي في حياة الزوجين من قبل الأسرة خصوصاً إذا كان السكن مشتركاً.

ويصاحب الطلاق، حال وقوعه، مضاعفات خطيرة لا تنحصر فقط في المشكلات العائلية بين عائلتي المطلقين، بل تنعكس سلباً على المرأة المطلقة؛ حيث يتم التعامل معها بنظرة دونية ملوءة بالشك والريبة والاحتقان؛ باعتبارها مشكلة جديدة في بيت أسرتها! كما تنعكس بمستوى أكبر من الخطورة على الأبناء؛ جرمانهم من الاستقرار العائلي، سواء أكانوا في رعاية الأب أو رعاية الأم.

### مشكلات البحث ومبرراته:-

لاحظنا من خلال الأبحاث التي قام بها "مركز شؤون المرأة" حول "العنف العائلي" ومن خلال دراسات وأبحاث منشورة<sup>(2)</sup> والإحصاءات الرسمية في المحاكم الشرعية<sup>(3)</sup> أن هناك زيادة في معدلات الطلاق في قطاع غزة خصوصاً في السنوات الأخيرة. وبأني ذلك مصاحباً للتدهور الملموس في المجتمع الفلسطيني على جميع المستويات، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وأمنياً، حيث ينعكس هذا الواقع المتدرج على الأسرة؛ مما يفاقم المشكلات الداخلية؛ فتؤدي إلى تفكك الأسرة وانهارها.

كما لاحظنا من خلال تزايد الشكاوى من قبل النساء وترددهن على المراكز النسوية ومراكز حقوق الإنسان العاملة في المجال ويطلبن المساعدة للحصول علي الطلاق بعد أن سدّت أمامهن سبل الحفاظ على حياتهن الزوجية ولم يعدن قادرات على الاستمرار مع أزواجهن.. لاحظنا أن المرأة تقع تحت طائلة القانون؛ الذي يحجف بحجها بحيث لا تتمكن من الحفاظ على حقوقها، وعليه؛ فإن معاناتها تصبح مضاعفة، وحجم الظلم والقهر الواقع عليها من الصعب عليها احتمالها؛ سواء ما كان ناشئاً أثناء الزواج أو الذي استمر بعد الطلاق.

1- قانون الأحوال الشخصية على مذهب الإمام أبي حنيفة، وقانون حقوق العائلة الفلسطيني لسنة 1954، وقانون أصول المحاكم الشرعية رقم 12 لسنة 1965.

2- العنف العائلي ضد النساء في قطاع غزة / دراسة صادرة عن "مركز شؤون المرأة".

- الأسباب المؤدية إلى الطلاق من وجهة نظر المطلقين والمطلقات في قطاع غزة / "المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات".

- تقارير وحدة المرأة في "المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان - غزة".

3- الإحصائيات؛ ملحق رقم (1).



## أهداف البحث:-

يهدف هذا البحث إلى:

- 1- الوقوف على الأسباب الحقيقية للطلاق في المجتمع.
- 2- التعرف على المشكلات القانونية والاجتماعية التي تواجه المرأة عند طلب الطلاق.
- 3- التحقق من الآثار المترتبة على وقوع الطلاق على المرأة من جهة وعلى الأبناء من جهة أخرى.
- 4- الخروج بتوصيات لتخفيف الأعباء الواقعة على المرأة المطلقة.

## حدود البحث:

يتحدد البحث في مدينة غزة.

## منهجية البحث:

المنهج الوصفي التحليلي.

## أدوات البحث:

دراسة الحالة والمجموعة البؤرية.

## مجتمع البحث:

مجموعة بؤرية تتكون من اثنتي عشرة امرأة مطلقة، تردن على "مركز شؤون المرأة" و"برنامج غزة للصحة النفسية" لطلب المساعدة في حلّ مشاكلهن العائلية والقانونية. وتتراوح أعمارهن ما بين السابعة عشرة والثامنة والأربعين، ومنهن من دام زواجهن ثلاثاً شهور فقط، كأقل مدة، ومنهن من دام زواجهن 30 سنة كأقصى مدة زواج. إضافة إلى تفاوت المستوى التعليمي لأفراد المجموعة، والمستوى الاقتصادي والاجتماعي، ومنهن من تزوجن وتطلقن أكثر من مرة. وقد تم اللقاء مع المجموعة على مدار جلستين؛ لإيفاء البحث حقّه، وتمكين المشاركات من الإجابة على تساؤلات البحث، وخلق جو من الألفة يسمح لهن بالإفصاح عن حقيقة معاناتهن كمطلقات.

## تساؤلات البحث:

للووقوف على أسباب الطلاق وآثاره تنبثق عدة تساؤلات رئيسية تجاوبت معها المجموعة المشاركة وهي:-

- 1- ما هي أسباب ونوعية المشكلات التي نشأت أثناء قيام الزواج؟
  - 2- ما هي المحاولات التي بذلتها المرأة للمحافظة على زواجها واستمراره؟
  - 3- ما هو السبب المباشر الذي أدّى إلى الطلاق؟ ومن المسؤول عن الوصول لقرار الطلاق: المرأة أم مطلقها؟
  - 4- ما هي المشكلات التي تواجه المرأة في المحاكم الشرعية عند طلبها للطلاق؟
  - 5- ما هي الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على المرأة بعد الطلاق؟
  - 6- ما هي الآثار والمتغيرات التي انعكست على الأبناء بعد الطلاق؟
- وقد انبثق عن التساؤلات الرئيسية عدة أسئلة فرعية ضرورية لبيان الحالة العمرية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية للمطلقات وأزواجهن سابقاً.



## الأسباب الرئيسية لوقوع الطلاق

## الأسباب الرئيسية لوقوع الطلاق

في هذا الفصل سوف نتناول الإجابة على مجمل التساؤلات المطروحة وتحليلها: انطلاقاً من التركيز بدايةً، على ما هو مشترك بين "المجموعة المشاركة" وذلك للوقوف على أسباب الطلاق وأثاره والعوائق بين الأسباب المباشرة ومقدماتها.

### المدخل الأول

#### العلاقة بين الزواج المبكر والطلاق

الزواج المبكر: هو الزواج الذي ينعقد بين الفتاة والفتى قبل اكتمال نموها الجسدي والنفسي والاجتماعي والثقافي. ولم يبلغا سن الثامنة عشرة، حيث يكون الزوجان في حالة المراهقة العاطفية والنفسية والجسدية، وغير قادرين على تحمل المسؤولية لإنشاء أسرة.

#### 1 - عمر المطلقة عند الزواج:-

وقد تبين لنا أن ستاً من المشاركات قد تزوجن في المرحلة العمرية ما بين 14 و17 سنة، وامرأتين تزوجتا في عمر 18 سنة، وواحدة في عمر 19 سنة وأخرى في سن 20 و23 و27 و28 سنة. في حين كانت أعمار الأزواج تزيد عن عمر غالبية الزوجات: بفارق يتراوح بين سنتين إلى أربع سنوات، ما عدا اثنتين من الأزواج كانا دون سن الثامنة عشرة، وحالة واحدة كان الزوج فيها يكبر الزوجة بفارق ثلاث عشرة سنة، وأخرى يكبرها الزوج بأحد عشر عاماً.

#### 1-1 المستوى التعليمي والثقافي:

بالنظر إلى الزواج المبكر للنسبة الأكبر من مجموعة المشاركات فإن هذا يوضح تدني المستوى التعليمي لهن ولأزواجهن، حيث تبين أن أربعة من النساء لم يكملن المرحلة الابتدائية وثلاثة منهن لم ينهين المرحلة الإعدادية وواحدة لم تنه المرحلة الثانوية وأخرى حملت شهادة الثانوية العامة، وواحدة فقط حصلت على الشهادة الجامعية أما المستوى التعليمي للأزواج فقد تراوح بين الأمي والابتدائي والإعدادي: ما عدا اثنتين فقط يحملان شهادة الثانوية العامة. ومن الملفت للانتباه أن المرأة التي حملت شهادة جامعية كان زوجها متحصلاً على المستوى الإعدادي، فقط ولكن نظراً لأنه قريبها (ابن العم) فقد تغلبت صلة القرابة والمفهوم العشائري على أهمية التوافق في المستوى التعليمي.

كما تبين أن إحداهن تزوجت في عمر 16 سنة والزوج كان في عمر 18 سنة، واستمر زواجهما 12 سنة ووقع الطلاق وعاشت في بيت أهلها 13 سنة ثم تزوجت مرة أخرى لمدة شهر ونصف فقط حتى وقع الطلاق الثاني، ومستواها التعليمي للصف الرابع الابتدائي فقط.

ولا شك أن الزواج المبكر، والذي رافقه تدني المستوى التعليمي للفتاة وبالتالي للزوج.. يعكس عدم النضوج الثقافي والوعي بمتطلبات الحياة الزوجية والقدرة على التعامل مع المشاكل الناشئة بينهما.

#### 2-1 السكن المشترك مع عائلة الزوج:

إن صغر سن الزوجة وكذلك الزوج يدفع إلى إقامتهما للعيش في مسكن العائلة، فمن الناحية الشكلية والمعلنة تدعى عائلة الزوج حرصاً عليهما ومساعدتهما في بدء حياتهما بالنظر لصغر سنهما وضرورة تلقيهنما دروس الحياة، حيث ما زالت تحت طائلة الحاجة للكبار لتدبير شؤونهما.

من هنا: تتحول الزوجة إلى فرد في عائلة كبيرة جديدة، وتكون بذلك انتقلت من عائلة إلى عائلة أخرى، فينتفي شعورها بالحرية والاستقلال. وتقع تحت طائلة الضغط النفسي بسبب المراقبة الدائمة لها وانتقاد تصرفاتها وإخضاعها لتعليمات أفراد عائلة زوجها، خصوصاً والدي الزوج وإخوانه وإخوته الأكبر سناً، وهي مطالب بالقيام بكل ما يُطلب منها، وعليها الطاعة ولا يحق لها الشكوى، ويكون الزوج غير قادر على تحمل المسؤولية ومواجهة المشكلات: فيخضع، في الغالب، لقرارات العائلة، ويتحول إلى شخص مسلوب الإرادة نتيجة وقوعه في التناقض ما بين إرضاء عائلته وإرضاء زوجته، ويتفاهم شعوره بالعجز عن حمايتها، ما

يؤدي إلى زيادة عصبية وأزمته النفسية فتتفاقم المشكلات بين الزوجين. ويتزايد شعور الزوجة بالاضطهاد والضغط النفسي حيث تجد نفسها مجرد خادمة صغيرة مسلوقة الحقوق لعائلة كبيرة وليس باستطاعتها التكيف معها. ويتفاقم شعورها بالخذلان والوحدة وهي ترى زوجها غير قادر على حمايتها أو الدفاع عنها خصوصاً أن غالبية الزوجات يتعرضن للعنف والإيذاء الجسدي بالضرب والركل من أفراد عائلة الزوج. تقول (ف): "لقد اعتقدت أنني بزواجي سأأخلص من عنف والدي وضربه لي ومن كوني مجرد خادمة في بيت أبي جدي وأمي وأبي وإخوتي الـ(12) فرداً. وأني سأهتم ببيتي وزوجي فقط؛ ففوجئت أنني انتقلت (من تحت الدلف إلى تحت المزارب) حيث خُصِصت لي أنا وزوجي غرفة صغيرة ويسكن معنا إخوة زوجي الإثنان وزوجتهما كل في غرفة أيضاً. ولكن لأن زوجتيهما أختان؛ فقد اتفقتنا عليّ. إضافةً إلى حماتي. وهي عمتهما، وطيلة سنوات زواجي كنت أتعرض للضرب والشتم من إخوة زوجي وزوجاتهم وحماتي. وعليّ أن أفوم بكل شؤون البيت من الطبخ إلى الغسيل إلى تنظيف المنزل".

وأضافت وهي تبكي: "أذكر أنني عندما ولدت طفلي أجبروني في اليوم التالي على القيام بأعمال المنزل كلها. وعندما تأخرت في العجين بسبب ضعف حالتي الصحية لأنني في حالة نفاس قامت واحدة بضربي وطق رأسي بالحائط وفتح شق احتاج خيطه 6 غرز".

في حين تقول (س): "أنها كانت تخضع للرقابة من أخت زوجها العانس (في الثلاثينات) حيث تجلس أمام باب غرفتها وتراقب حركاتها وتلزمها بكل أعباء المنزل. وتحرص على أن تطلب منها تنفيذ ما أمرتها به خصوصاً عند عودة زوجها من عمله حتى تعيق انفرادها بزوجها".

أما (أ) فقالت: "حماتي زوجة خالي؛ ومع ذلك عاملتني هي وابنها الثاني وزوجته بمنتهى القسوة رغم أن أخ زوجي شخص متعلمٍ يحمل شهادة الدكتوراه. ورغم أن أوضاعهم المادية ممتازة إلا أنها كانت تراقب المصروف والأكل. وتحرص أن تفتش حقيبتي عند خروجي لزيارة أهلي حتى لا أكون أحمل نقوداً. وتجبر زوجي على عدم تلبية طلباتي. أما هو فقد كان غير راضٍ عن موقف والدته وأهله ولكنه كان يخاف منهم. وشخصيته معدومة تماماً ولا يجرؤ على اتخاذ أي قرار. حتى أنه كان عندما يحضر لي شيئاً خاصاً للأكل أضطر إلي إنزال كيس بلاستيك مربوطاً بجبل من شباك غرفتنا المطل على الشارع فيضع الأغراض فيه وأسحبه. ثم يدخل المنزل خاوي اليدين خوفاً من والدته".

إن مشكلة السكن المشترك مع عائلة الزوج هي القاعدة الأساسية في قطاع غزة عموماً. سواء في غرفة واحدة ضمن بقية أفراد العائلة ومع الإخوة المتزوجين الآخرين. أما عند الطبقة ميسورة الحال نسبياً فيكون السكن في شقة مستقلة ولكن ضمن المبنى الواحد المكوّن من عدة شقق وطبقات يتوزع فيها أفراد عائلة الزوج. لكن في إطار شروط عدم الاستقلال أيضاً. حيث تلجأ الحماة إلي إجبار زوجة الابن أو زوجات الابن على المشاركة في الطعام وعمل المنزل. وذلك بدواعي التوفير والاقتصاد في المصروفات. أو بإدعاء الحب. أو أن زوجة ابنها مثل ابنتها. إلا أن جوهر هذا السلوك يكمن في الصراع الأزلي بين الأجيال والتسلط الأبوي في المجتمعات العشائرية وهو ما ينطبق على المجتمع الفلسطيني.

## 2- طريقة تزويج الفتاة:-

الزواج في الأصل شكلٌ للعيش المشترك الطوعي بين اثنين من جنسين: مذكر ومؤنث. ومنذ بدء الحضارة؛ وفي إطار التطور التاريخي للمجتمعات؛ ومع نشوء الطبقات.. وُجد أن عقد الزواج استجابة لرغبة السلطة العليا للمجتمع لمعرفة الأحوال الشخصية للرعايا. وذلك لتصنيف المواليد وتوزيع ثروة الأب على أولاده بعد وفاته. وأيضاً مجمل الأحوال التي تكون بين الإنسان وأسرته وكل ما يترتب عليها من آثار حقوقية والتزامات أدبية ومادية. أي أن الزواج حوّل إلى إرادة اجتماعية تخضع للشريعة السائدة أو للعرف السائد. أي إرادة الطبقة المتسلطة التي أفرزتها العلاقات الاجتماعية-الاقتصادية (4). وفي المجتمع الفلسطيني التقليدي يقوم الموقف من المرأة على أساس نشأة المرأة في إطار قيم الذكورة المتسلطة والتقسيم "الجنساني" للوظائف الاجتماعية والعمل. باعتبار المرأة قاصراً وغير منتجة وتحتاج إلى وصاية. بالتالي؛ هي إنسان من الدرجة الثانية. تابع للرجل ويدور في إطار ملكيته الخاصة.

4- أبو علي ياسين- أزمة المرأة في المجتمع الذكوري العربي ص 147. وما بعدها. دار الحوار. سوريا 1992.

وفي ظل هذه المنظومة من المفاهيم تخضع الفتاة إلى إرادة العائلة في اختيار الزوج، وهو أمر يتفق وأسلوب التعامل معها ابتداءً، حيث يتم عزلها وحجبها عن الاختلاط، ويتم تقييد حريتها وحرمانها من إنشاء علاقات اجتماعية؛ حتى مع زميلات لها، إضافة إلى إلزامها بالوظائف المنزلية الخدمية بانتظار الزوج المنتظر الذي تقبله العائلة. وبالرغم من أن الزواج هو عقد وفق التشريع الديني والقانوني الساري المعمول به في قطاع غزة<sup>(5)</sup> وإن غاية هذا العقد: إنشاء رابطة للحياة المشتركة والنسل وتكوين أسرة مستقرة، وأنه يجب لصحة العقد، توافر أركانها، وأن تقوم صيغته على أساس الإرادة، أي الإيجاب والقبول من طرفي العقد (المرأة والرجل) وحتى تكون هذه الإرادة صحيحة يجب أن تتوافر الأهلية القانونية لدى أطراف العقد؛ كما هو مطلوب قانوناً في إنشاء كافة العقود.

إلا أن عقود الزواج على المستوى التطبيقي في مجتمعنا تقوم في غالبيتها على الإخلال بهذا الشرط وتتم وفق إرادة العائلة. ويتم تزويج الفتاة من قبل عائلتها بعد اختيارها من خلال والدة الشاب الراغب في الزواج مباشرة، وبشاركتها الأب في عمل جزء من المهمة باعتبارهما مسؤولين عن تأمين زوجة المستقبل لابنهما، وتم هذه العملية بمراحل متعددة بدءاً بقيام والدة الشاب بالسؤال عن فتيات في سن الزواج، ويقوم الاختيار بناءً على معايير: الشكل المناسب، والعائلة المناسبة اجتماعياً واقتصادياً، دون أن يكون للشباب أو الفتاة أية إرادة في هذا الاختيار، ودون حدوث أي لقاء تعارفي بينهما إلا بعد أن يتم الاتفاق بين العائلتين، ومن ثم يحدث اللقاء في حضور الأقارب والأسرة؛ بما لا يتيح لأي منهما القدرة على الاختيار الحقيقي، وتقتصر ضرورة اللقاء على الاختيار الشكلي، وكثيراً ما تتعرض الفتاة للأذى النفسي بعد هذا اللقاء إذا فشل إتمام الخطبة بسبب رفض الشاب للشكل الخارجي للفتاة، مثلاً بربدها (بيضاء اللون، وطويلة القامة، وذات عيون زرقاء أو خضراء) وتكون هي لا تتمتع بهذه المواصفات.

تقول إحدى الفتيات وتدعى (د) أنها تعرضت لهذا الموقف أكثر من ثلاث مرات، مما دفعها إلى أن ترفض الخروج للقاء النساء اللواتي يأتين لرؤيتها، وتعتبر عن ألمها من هذه الطريقة بالقول: "أصبحت أشعر كأنني سلعة؛ مثل ثوب أو قميص أو شيء يشبه ذلك، تأتي النساء يتفحصنني، ثم يأتي الشاب ويفعل نفس الشيء. ثم لا يعودون.. لماذا؟ لأنني سمراء ولست شقراء! ولم يفكر أحد أنه ليس مهماً.. إنني متعلمة وجامعية ولا يهتمون بعقلي ووعيي، أحياناً أحسد الفتيات الأجل مني رغم أنهن في عمر الأطفال".

ومن خلال سؤالنا للمجموعة المركزة (موضوع البحث) تبين أن جميعهن تزوجن دون معرفة مسبقة لأزواجهن قبل الخطبة، وأن خطبتهن تمت بنفس الطريقة التي أشرنا إليها آنفاً، وقد أشارت (ف. أ) إلى أنها قد تزوجت في عمر 16 سنة وطلقت بعد عام واحد من الزواج، وأن حياتها في بيت زوجها لم تدم أكثر من ثلاثة شهور، وأنها حُطبت وتزوجت في أقل من شهر واحد، وأن اللقاء بينها وبين مطلقها قبل الزواج لم يزد على ثلاثة لقاءات تمت بحضور العائلة واثنتين من هذه اللقاءات كانا بعد كتب الكتاب.

أما (س) فقد تزوجت في سن 19 سنة من شاب أمي وأخرس، خضوعاً لرغبة عائلتها الفقيرة وخوفاً من ألا تحصل على فرص زواج أخرى، وتم طلاقها بعد سنة ونصف من الزواج بعد اكتشافها أن أسرة زوجها غالبيتهم معاقين وبنجبون أبناءً معاقين أيضاً، وبعد انتهاء عدّة الطلاق تم تزويجها مرة أخرى لرجل متزوج ولديه ثلاثة أولاد، ولم يدم زواجهما سوى شهر واحد، كانت نتيجته أنها حملت طفلة، وهي الآن مطلقة منذ سنتين.

وسبب زواجها الثاني من رجل متزوج أنها مطلقة، وبالنسبة لعائلتها فإن الزواج الثاني كان فرصة للتخلص منها كمطلقة، أما الزوج الثاني فقد خطبها لنفسه لأنه اعتقد أن لديها مالاً بعد طلاقها من الزوج الأول، وعندما اكتشف أنه ليس لديها مال قام بتطليقها بعد شهر واحد من الزواج.

تقول (أ): تزوجت وعمري ثمانية عشر عاماً "والدتها أجبرتها على الزواج من ابن أختها ولم تكن تعرفه لأنه كان يقيم في بلد آخر". في حين أن اللواتي تزوجن في عمر 14 و16 سنة فقد أجبن بالقول أن أسرهن منعهن من إتمام التعليم، وبالتالي؛ لم يكن أمامهن مفر سوى القبول بفرصة الزوج الذي ختاره العائلة، لأنهن لا يستطعن الرفض ولا يوجد أمامهن أية طريقة أخرى للزواج.

5- قانون الأحوال الشخصية علي مذهب الإمام أبي حنيفة والصادر زمن الحكم العثماني لفلسطين سنة 1336 هجري وقانون حقوق العائلة الصادر في عهد الإدارة المصرية لقطاع غزة، الأمر رقم 303 لسنة 1954 ميلادي.

## المدخل الثاني

### العلاقة بين عدم الاتفاق بين الزوجين والطلاق

إن عدم التعارف واللقاء بين الجنسين يقف عائقاً أمام استمرار الزواج. إذ تنتقل الفتاة إلى الحياة مع الرجل الذي تم تزويجها له دون معرفة مسبقة بينهما. من حيث الطباع الشخصية والعادات اليومية في المأكل والملبس والنظافة، البخل الشديد، ضعف الشخصية، المزاج العصبي، فهم العلاقة الجنسية، الغيرة، الكسل، وعدم القدرة على تحمل المسؤولية. فالفتاة تتم تربيتها على الاستعداد لتكون زوجة وأم، وعليها إتقان الأعمال المنزلية في بيت أسرتها ومساعدة والدتها في تربية إخوتها الأصغر سناً، خصوصاً أن الغالبية العظمى من الأسر كبيرة العدد، حيث معدل الخصوبة في قطاع غزة وفق الإحصاءات الرسمية يصل إلى 7.6.

وتتلخص فكرة الزواج لدى الفتيات (خصوصاً صغيرات السن وغير المتعلقات) بأن فرصة الزواج ستوفر لها بيتاً ورجلاً جميعها وأنها ستنجب أطفالاً وعليها حماية زوجها بالطاعة للزوج والحماة لتنال الرضا والعطف حتى تكون سعيدة. إلا أن جميع الوعود الجميلة في خيال الفتاة تبدأ بالانهيار عندما تجد نفسها مع رجل غريب عنها لا يربطها به سوى ورقة الزواج. ومن خلال المعيشة اليومية تكتشف الحقيقة المغايرة لتوقعاتها وأحلامها فتتصادم بالواقع، وبالتالي: لا تستطيع أن تحب زوجها، وتكون، بالتالي، غير قادرة على الاستمرار في حياتها معه.

أربعة من النساء اكتشفن فور زواجهن أن الزوج مدمن على المخدرات والكحول ولعب القمار ودائم التواجد خارج المنزل، وعندما يعود إلى البيت منهكاً في ساعات الليل الأخيرة يكون في حالة مزجية ورائحة كريهة ويكون غير قادر على التجاوب معها في العلاقة الجنسية.

في حين أن هناك العديد من الفتيات اللواتي تمت خطبتهن وتم إجراء عقد الزواج (كتب الكتاب) بعد رؤية الخطيب لها مرة واحدة، وعندما تبدأ الزيارات واللقاءات يتبين أن هناك عدم انسجام وتوافق بينهما فتقوم الفتاة بإبلاغ والدتها أنها غير سعيدة مع الخطيب وأن هناك اختلاف بينهما.

تقول (ف. أ): "لم يكن زوجي ينظر إليّ.. عند عودته كان يدخل إلي الفراش بملابسه، ورائحته كانت نتنة، ولم أشعر أبداً أنه يحبني وأنه مسؤول عني، واكتشفت أن أخاه المتزوج له نفس سلوكه، وكان يتحرش بي، وعندما أشكو لزوجي لم يكن يصدقني بل يضربني أو يهمل كلامي، وهو دائماً مشغول عني، حتى أنني اكتشفت أنه يحب امرأة أخرى ويتكلم معها بالهاتف وهو في السرير وأنا جواره". وتواصل: "تبين لي أن هذا السلوك اعتيادي في أسرته، فوالده متزوج من ثلاث نساء، ووجدت نفسي ضائعة.. لم أشعر أن لي زوجاً أو بيتاً، بل كنت مجرد خادمة لعائلة غريبة عني".

أما (أ) فقالت: "لقد اكتشفت أن زوجي يكذب وينصب على الآخرين ويسرق أيضاً، ويريد خصيل المال بأي ثمن حتى لو باع قطعة من جسدي، وبالفعل عندما كنا خارج البلد أدخلني إلى المستشفى وكنت أشكو من ألم في بطني، فتبين أنه متفقد على بيع كليتي فهربت، ولم يدم زواجي أكثر من سنة ونصف وعندما شكوت لأسرتي وتأكدوا من الأمر اقتنعوا بضرورة طلاق مني، فهرب منهم ولم أستطع الطلاق إلا بعد خمس سنوات". في حين صدمت (ف) منذ اليوم الأول لزواجها، نتيجة التفكك والاختلاف في عائلة زوجها، فقد عادت إلى غرفتها في اليوم التالي لزواجها لتجد زوجها يحتضن زوجة أخيه ويقبلها في سريرها، وعندما أبلغت أهلها، قام والدها بضربها ولم يستمع لها.

أما (د) فقد اكتشفت حالة الضعف الجنسي الشديد لدى زوجها، وهو ما أدى إلى عدم انسجامهما، وتفاقم المشاكل بينهما نتيجة إحساسه بالنقص ووقوعها في حالة من التناقض مع نفسها، لعدم وعيها بكيفية التصرف، وعدم اقتناعها بضرورة تحمل سوء طباعه وعنقه في التعامل معها، وسوء معاملة حماتها لها خلال سنوات زواجها الثلاث، ما دفعها إلى طلب الطلاق. وقد استمر زواج (ها) أربعة عشر عاماً أُجبت خلالها أربعة أطفال، قضت من هذه السنوات أكثر من نصفها وهي في بيت أهلها على فترات متقطعة، حيث خرجت من بيت زوجها مطرودة بعد شهرين من الزواج، وكانت حاملاً ولم تعد إليه إلا بعد أن صار عمر الطفلة التي أُجبتها سنة وخمسة شهور، ثم بعد سنة طردهما الزوج من البيت مدة سنتين وشهرين ثم عادت إلى زوجها مدة ثلاث سنوات ثم طردها مرة أخرى، وهكذا كانت حياتها في عدم توافق وانسجام، أما لماذا كانت تعود إلى زوجها بعد طردها من بيتها لفترات طويلة؟ فقالت: السبب هو أن أباها كان يجبرها على العودة ليحافظ على زواجه هو، لأنه كان متزوجاً من أخت زوجها (زواج

بدل) وكى لا يتضرر هو كان عليها هي أن تتحمل سوء طباع زوجها. والمشاكل اليومية، والإهانة والضرب الذي كانت تتعرض له، حتى أنه كاد في أكثر من مرة أن يقتلها بسكين. فكانت تهرب إلى الجيران لحمايتها منه، مما دفعها إلى الإصرار على الطلاق. (أ.ع) استمر زواجها ثلاثين عاماً؛ طُلقت خلالها ثلاث مرات، وزوجها مدمم على المخدرات ولعب القمار، زوّج ابنته وعمرها ثلاثة عشر عاماً لشريك له في لعب القمار، فأخذت ابنتها وهربت منه حتى تمكنت من تطليقها من الرجل الذي تزوجها. وكان هذا هو السبب في طلاقها هي، وأُجبت أولاداً معاقين ومرضى، ولم يكن يكثر لموت أحدهم، لكن السبب في عدم قدرتها على تركه أنها لم تكن تمتلك ماوىً تذهب إليه؛ لأن إختوتها منعوها من الدخول إلي بيوتهم بعد أن تكرر ذهابها إليهم هرباً من زوجها، وقاطعوها؛ حتى أنها وبعد طلاقها نهائياً من زوجها لا يتعرفون عليها، ولم يسأل أحدهم عنها منذ أكثر من سبع سنوات خوفاً من تحمل مسئوليتها هي وأولادها.

### العلاقة بين الأوضاع الاقتصادية والطلاق:

يعيش المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة منذ سنوات طويلة أزمة اقتصادية شديدة بسبب سياسة الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة في الحصار الطويل وإغلاق المعابر وهدم البنية التحتية وتجريف الأراضي الزراعية وتدمير المنشآت الاقتصادية والسيطرة على التبادل التجاري، مما أدى إلى انهيار الوضع الاقتصادي، وتمثل ذلك بارتفاع نسبة الفقر في القطاع؛ والتي بلغت أعلى معدلاتها في الخمس سنوات الأخيرة، وارتفاع نسبة البطالة بما يتجاوز 36% وقد تصل إلى 40% في بعض الأحيان وفق تقارير الجهاز المركزي للإحصاء.

إن هذا الواقع يؤثر سلباً على الحياة الاجتماعية للسكان، ويؤثر على العلاقات الأسرية بشكل ملموس، حيث لاحظنا أن غالبية النساء في المجموعة المركزة ينتمين لأسر فقيرة ما عدا امرأتين منهن، حيث أسرتيهما في وضع اقتصادي جيد نسبياً.

#### 1-3 الفئاة الفقيرة تتزوج في أسرة فقيرة:

إن غالبية النساء تزوجن في أسر فقيرة، حيث بالكاد قدّمت عائلة الزوج المهر ونفقات الزواج، وهذا ما لاحظناه، وتمثل في عدم قدرة الزوج على الاستقلال في بيت منفصل؛ وبالتالي كان الحل هو اللجوء للسكن مع العائلة، كما أن الأزواج الذين كانت أعمارهم تتراوح بين 18 سنة و44 سنة (خو 8 أزواج) هم غير متعلمين، ويشغلون عمالاً لذي الآخرين، وعملهم غير منظم نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية العامة.. الأمر الذي لم يكن يسمح للزوجين بالاستقلال الاقتصادي وتدبير متطلباتهما الحياتية ومتطلبات الأطفال.

تقول السيدة (ف) إن مهرها (مقدم الصداق) كان ثمانمائة دينار فقط لم تكن تكفي لشراء احتياجاتها الأساسية عند الزواج. وخلال 12 سنة زواج "لم أفرح بثوب جديد أشتريه، خصوصاً أننا أجبنا أربعة أطفال بشكل سريع، وزوجي لم يكن يعمل بانتظام، وأغلب الأوقات هو عاطل عن العمل. خصوصاً أنه كان يعمل في إسرائيل، هذا إضافة إلى أنه كان ينفق الكثير من دخله على التدخين والمسكرات ولعب القمار". وتضيف على ذلك:

"والدي فقير وبسبب فقره لم يكن يقبل أن يستقبلني عندما أذهب إليه، وشاركه في ظلمه زوجي وعائلته، وكان والدي يجبرني على العودة إلى بيت زوجي في نفس اليوم؛ لأنه يخشى أن أتطلق وأصبح عالماً عليه، وعندما تطلقت رفض أن أخذ أولادي معي، رغم أنهم كانوا في سن الحضانة، حتى الطفلة التي كان عمرها ثلاثة شهور أجبرني على تركها، لأنه غير قادر على مصروف كليتنا". أما (ف.أ) فتقول: "إن السرعة في تزويجي من قبل أهلي بعمر (16) سنة كانت للتخلص من نفقاتي، لأن لي 9 إخوة، ووالدي غير قادر على مصروفنا، وعندما تطلقت بعد سنة من زواجي كان والدي يأخذ الأقساط المالية التي يدفعها طليقي من مؤخر المهر وعفش البيت ولا يعطيني منها شيئاً".

وتقول (د): "منذ تزوجت؛ في الأسبوع الأول أخذ زوجي مني الأساور والحلي وقام ببيعها حتى يسدد الديون التي ترتبت عليه بسبب الزواج، ورغم أنه يعمل إلا أن عمله لا يوفر له دخلاً جيداً يمكن أن يصرف على البيت، وخلال ثلاث سنوات زواج كنت ألبس نفس ملابس التي اشتريتها في جهاز عرسى، وحمّلت كل ذلك لكن أوضاعنا كانت في تدهور مستمر، ورغم أن عائلته وضعهم المالي متوسط إلا أنهم لم يكونوا يقدمون لنا شيئاً إلا في ظل المصاريف المشتركة، لأننا كنا نقيم معهم".

إن نمط العلاقات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني في ظل العشائرية جعل من الزواج انعكاساً لهذا الواقع، حيث تلجأ الأسر

الفقيرة للزواج من نفس المستوى الاقتصادي والاجتماعي. فلم نلاحظ أن أسرة تتميز بالغنى والمستوى الاجتماعي الجيد تقبل أن تزوج ابنتها إلى أسرة أفقر منها. لكن قد يحدث العكس أن الرجل يتزوج فتاة من أسرة أقل منه في المستوى الاقتصادي. وفي هذه الحالة تكون هي في وضع أضعف أمام أسرته، وإذا حاولت الاحتجاج أو الاعتراض على أسلوب خاطئ في حياتها أو معاملة سيئة لها من قبل الزوج أو أسرته تتعرض للعنف اللفظي والإهانة وعدم الاحترام. تقول (أ) "رغم أنني زوجه لابن خالي إلا أنهم يتفاخرون دائماً بأنهم أغنى من أهلي ويقولون: مش عاجبك النعمة اللي إنتي فيها. روعي عند أهلك وارجعي للمستوى اللي عايشين فيه" .. وبالتالي لم تكن طيلة سنوات زواجها تجرؤ على المطالبة بشيء حتاجه إلا إذا وافقت أسرة زوجها على ذلك.

### 2-3 الحفاظ على ملكية الأسرة:

لم تكن (خ) من أسرة فقيرة، ولم تكن تحمل شهادة جامعية، لكنها تزوجت من ابن عمها الذي يحمل شهادة جامعية، ولم تكن تجرؤ على الاعتراض على زواجها منه، وذلك لأنه لا يجوز لها أن تتزوج من شخص غريب عن العائلة، حرصاً على الممتلكات داخل العائلة.

وعندما حاولت أن تعترض وترفض الزوج بسبب جهله وعدم التوافق الثقافي والفكري بينها وبينه: تصدّى لها أفراد أسرتها وأسرّة عمها: لإجبارها على القبول وذلك باتهامها أن سبب رفضها للزواج من ابن عمها أساسه أنها تريد الزواج بأخر، وإخضاعها لتحقيق عمن يكون الآخر، مصحوباً بالتهديد والوعيد، مما اضطرها للرضوخ لرغبتهم، وكانت النتيجة أن زواجها الفعلي لم يكمل السنة، وكان باستمرار مصحوباً بالمشاكل اليومية، مما أدى إلى الطلاق. إن حالة (خ) هي نموذج واحد في المجموعة المركزة، ولكنه يعكس نمطاً تقليدياً للزواج السائد في قطاع غزة، للزواج الأقارب الذي أوضحته دراسات سابقة وحوث أجرتها مؤسسات أهلية تصل إلى 50% (6) من حالات الزواج.

### 3-3 زواج الكبريات في السن:

مثلاً يشكل التزويج المبكر للفتيات مشكلة تهدد استقرار الحياة الزوجية؛ فإن العنوسة هي أيضاً هاجس خطير بالنسبة للفتيات وعائلاتهن في المجتمع الفلسطيني، وبمجرد أن تتجاوز الفتاة الثانية والعشرين من عمرها يبدأ القلق لدى الأسرة والسعي لتزويجها؛ بغض النظر عن شروط الزواج وعن السؤال عن الزوج وعائلته، بل تسرع الأسرة بقبول الزوج من أجل الخلاص من مشكلة العنوسة، الأمر الذي يشكل لاحقاً سبباً في عدم استقرار الحياة الزوجية وإثارة المشكلات، وتؤدي إلى الطلاق؛ سواء في فترة الخطبة وقبل الدخول أو بعد قيام الزواج.

ومن بين المجموعة المركزة اثنتان من السيدات تزوجن في عمر 27 و28 سنة لنفس السبب، فالسيدة (ف. أ) تزوجت في عمر 27 سنة من رجل أرمل لديه ثماني بنات من زواجه الأول، وأسباب زواجها منه أن عائلتها نظرت إليها على أنها كبرت في السن وعليها أن تتزوج؛ رغم أنها كانت تعمل في الحياطة وفي التريكو وتُدردخلاً، ورغم أن الزوج كان عاملاً بسيطاً؛ لكن الرغبة في تزويجها، سواء من قبل أهلها أو من قبلها هي، كانت سبباً في سرعة إجاء معاملات الزواج، حيث أن فترة الخطبة لم تتجاوز الشهر، وبالتالي؛ لم تتعرف عليه جيداً، وقد استمر زواجها 9 سنوات أُنجبت خلالها أربعة أبناء، وسبب الطلاق المباشر كان فقره وسوء حالته الاقتصادية وكثرة المشاكل اليومية بوجود العدد الكبير من البنات، فقد كان يسلبها مالها وحليبها، ويكذب ويتحايل على الآخرين لأخذ المال، مما أدى إلى حبس زوجها عدة مرات، وقد أدت جملة المشكلات التي عانت منها أثناء زواجها إلى الطلاق وإجبارها على التنازل عن حقوقها وعلى ترك أولادها له حتى يستفيد هو من زيادة العدد في بطاقة التموين والمساعدات الاجتماعية.

أما السيدة (هـ) فقد تزوجت وهي في عمر 28 سنة في إطار زواج الأقارب، وبسبب أوضاعه الاقتصادية وأوضاع أسرتها الصعبة تم التبادل بالزواج بين أخيها وأخت زوجها وبينها وبين الزوج، لتخفيف الأعباء المالية في الزواج من جهة، ولكونها كبيرة في السن وأصبحت عانساً من وجهة نظر العائلة والمجتمع، لذلك تم إجراء صفقة الزواج بالجملة.

6- الأسباب المؤدية للطلاق - المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات/دراسة ميدانية رقم (2)ص46.

- بحث التزويج المبكر وزواج الأقارب، مركز شؤون المرأة/دراسة جنسية.



والمشكلات نشأت في بيت أخيها، فعندما أصرت زوجة أخيها على السكن المستقل وأثارت المشكلات انعكس هذا الأمر على حياتها مع زوجها لاحقاً. وهكذا دواليك، فتقول: "عشت 13 سنة زواج، نصفهم وأنا في بيت أهلي؛ خصوصاً عندما كنت أوشك على الولادة، حيث وضعت أطفالاً الثلاثة عند أهلي و فقط بنت واحدة وضعتها في بيت زوجي".

ونظراً لأن طلبها للطلاق يعتبر مشكلة في العائلة (لأن هذا ينعكس على أخيها وزوجته) فإن هذا أدى إلى عدم دعم عائلتها لها في طلب الطلاق، ورغم كل شيء؛ أصرت هي على طلب الطلاق؛ وذلك للخلاص من الوضع القائم للحياة الزوجية الذي عاشته، وتقول: "ليتنى لم أتزوج، ولا أنصح أي بنت، مهما كبرت في السن، بالتسرع في الزواج بهذه الطريقة".

وخلص إلي أن كل المشكلات التي عانت منها المطلقات خلال زواجهن، كما لاحظنا، مترابطة، وكانت سبباً في الوصول إلى الطلاق وإنهاء الزواج، سواء بسبب الزواج المبكر للفتاة أو للفتى، قبل إتمام التعليم واكتمال النضج العقلي والنفسي، أو عدم الاستقلال حيث كان السكن في إطار العائلة، ما سمح بالتدخلات في حياة الزوجين، وضاعف من المشكلات، أيضاً عدم التوافق والانسجام بين الزوجين؛ نظراً لعدم التعارف المسبق بينهما قبل الزواج؛ وبالتالي: اختلاف العادات والطبائع لكل منهما، كذلك فإن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة تؤثر في حياة الزواج، ما يُعتبر سبباً للطلاق في كثير من الحالات.



## المشكلات التي تواجهها المرأة للحصول على الطلاق

### المشكلات التي تواجهها المرأة للحصول على الطلاق

علي الرغم من جملة المشكلات التي سبق وأشرنا إليها، والتي عانت منها النساء أثناء حياتهن الزوجية.. من عنف بكافة أشكاله، وأيضاً الفقر.. إلا أنهن، بالمجموع، حرصن علي استمرار زواجهن، ولم يكن قرار الطلاق سهلاً بالنسبة لأي منهن، وكنّ يتمنين لو لم يحدث الطلاق، وذلك لأسباب عدة منها: الحرص علي عدم إيقاع آثار سلبية جق أبنائهن بسبب الطلاق، والأسباب الاجتماعية خوفاً من نظرة المجتمع السلبية إزاء المطلقة، وحجم القيود المفروضة عليها من الأهل والمحيطين بها، ولأسباب اقتصادية: نتيجة عدم قدرة المرأة علي تدبير شؤون حياتها؛ لعدم حصولها علي التعليم، وعدم قدرتها علي العمل، وبالتالي: فإن العودة إلى بيت أسرتها غمه النفسي باهظ بالنسبة للمطلقة.

إلا أنه وبالرغم من ذلك؛ فإن مستوى العنف والإيذاء الواقع علي المرأة يفوق الإيذاء المترتب علي الطلاق، ومن هنا؛ فإن الطلاق، في حد ذاته، لدى معظم النساء في المجموعة، ورغم سلبيته، إلا أنه كان حلاً إيجابياً لإنهاء علاقة الزواج غير المستقر. في حين أن الطلاق التعسفي (الواقع بقرار الزوج وأسرته) تكون آثاره أشد سلبية علي المرأة.

وبغض النظر عن صاحب القرار المباشر في طلب الطلاق، سواء أكان الزوج أو الزوجة، فإننا نرى، من واقع الحالات، أنه وكما هو الزواج فإن الطلاق هو أيضاً إرادة مرتبطة بالطرف المتسلط في العلاقات الاجتماعية السائدة، أي أن المرأة لها خيار الطلاق متى أرادت، وأن دافعها لطلب الطلاق والإصرار عليه ناجم عن إرادة الرجل الذي أوصلها إلى هذا الخيار، رغم أنه (أي الطلاق) يستعمل ضد حريتها.

### المدخل الأول

#### الوضع القانوني للمرأة عند طلب الطلاق

الطلاق حقٌ يملكه الرجل الزوج وفق القوانين السارية المفعول<sup>(7)</sup> أما المرأة الزوجة فتملك حق الطلاق إذا اشترطت في العقد أن يكون الطلاق بإرادتها، ويُشترط أن تكون الزوجة قد تجاوزت من العمر 20 سنة إذا أرادت أن تتنازل عما هو لها في العقد. ويلفت الانتباه مستوى التناقض في السماح للفتاة الصغيرة بالزواج وإنشاء أسرة باعتبارها مؤهلة لذلك وفق القانون، في حين يمنع نفس القانون تصرفها بالمال إن لم تكن قد تجاوزت سن عشرين سنة، باعتبارها غير مؤهلة للتصرف فيما تملكه قبل هذه السن.

وأجاز القانون للمرأة حق طلب التفريق وليس حق الطلاق، والتفريق بين الزوجين هو حكمٌ يصدر من قبل المحكمة الشرعية بتطبيق الزوجة من زوجها إذا توفر لديها سبب شرعيٌ موجبٌ للتفريق، ويتم بناءً على طلب الزوجة من خلال دعوى تقييمها أمام المحكمة الشرعية، وكل حكم بالتفريق، لعدم الاتفاق، يكون بطلقة رجعية إذا كان بعد الدخول، أما قبل الدخول فتكون الطلقة بائنة بينونة صغرى.

ووفقاً لقانون حقوق العائلة، فإن الزوجة تستطيع طلب التفريق إذا تحقق لها سببٌ من الأسباب الواردة في القانون وهي:

- 1- وجود علة في الزوج تحول دون الدخول بها.
  - 2- جنون الزوج.
  - 3- امتناع الزوج عن الإنفاق على زوجته.
  - 4- غياب الزوج عن زوجته مدة سنة فأكثر بلا عذر شرعي.
  - 5- حبس الزوج والحكم عليه نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية لمدة ثلاث سنوات.
  - 6- إدعاء الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما، وهو ما يسمى بـ "النزاع" و"الشقاق".
- وبالرغم من أن القانون يعطى المرأة حق طلب التفريق (التطليق) أي إنهاء العلاقة الزوجية للأسباب آنفة الذكر؛ إلا أن قرار التفريق لا يصدر عن المحكمة بمثل هذه السهولة، لأن الشروط المقيدة للمرأة للحصول علي قرار التطليق من المحكمة هي شروط طويلة ومعقدة، وتشكل في حد ذاتها، عبئاً على المرأة، وهي تدخل ضمن أحد الأسباب الهامة التي تجعل المرأة تؤجل طلب الطلاق واحتمال فسوة الحياة في بيت الزوج.

7- قانون الأحوال الشخصية العثماني المطبق في قطاع غزة لسنة 1919 والذي لم يتم إلغاؤه، وقانون حقوق العائلة بالرقم (303) الصادر عن الحاكم العام لقطاع غزة إبان الإدارة المصرية سنة 1954.

فبالرغم من أن "عدم إنفاق الزوج" يعتبر سبباً لطلب التفريق؛ إلا أن القاضي يمهّل الزوج لدفع نفقة الزوجة المتراكمة عليه مهما كان قدرها، ويقوم بتقسيمها على دفعات إذا استعد الزوج لدفعها، وفي الغالب تكون أقساطاً شهرية ضئيلة لا تتناسب وحجم الضرر الواقع على المرأة نتيجة عدم الإنفاق. وإذا لم يكن بمقدور الزوج الإنفاق فيكون الطلاق رجعيّاً. أي أن الزوج يستطيع خلال فترة العدة إلغاء طلب حكم التفريق وإعادة المرأة إليه، إذا قام بدفع جزء من المال وثبت للمحكمة استعداده للإنفاق.

## المدخل الثاني

### قصور القانون يضر المرأة

تقول الأستاذة المحامية إصلاح حسنية<sup>(8)</sup> بعد أن عرضنا عليها قضية السيدة (هـ) "إنه من المؤسف القول أن القانون وإجراءات التقاضي أمام المحكمة الشرعية تهدر حقوق المرأة، فالسيدة (هـ) رفعت دعوى طلب التفريق بسبب عدم الإنفاق، لأن زوجها تركها مدة 6 سنوات دون الإنفاق عليها وعلى أولادهما، وبالرغم من أنه ثابت للمحكمة أن حكم النفقة الصادر سابقاً عن المحكمة لم يلتزم به الزوج، وأن هناك عدداً من أوامر الحبس بحق الزوج لعدم تنفيذه حكم النفقة، وهذا مثبت بأوراق رسمية؛ إلا أن القاضي (بعد أن تأكد من كل البيانات بما فيها سماع شهادة الشهود) منح الزوج طلب إعذار مدة لا تقل عن أربعين يوماً، وعند انتهاء المدة تم تجديدها مدة أخرى، بدعوى عدم تبليغ الزوج، وهذا يضيف سنة أخرى أمام الزوجة بانتظار قرار التفريق.

وبسؤالنا الأستاذة المحامية عن حيثيات الأمر قالت: "الإجراءات القائمة في المحاكم الشرعية لا تزيل الضرر عن المرأة؛ وإنما توقع المزيد من الضرر عليها، وهذا لا يجوز (ومن وجهة نظرها) فإن كافة الأوراق مثبتة أمام القاضي، بما فيها أوامر حبس الزوج لعدم تنفيذ حكم النفقة، وبعد إعذار الزوج وحضوره إلى المحكمة وتعهد بدفع النفقة، وإمتناع الزوج بعدم الحضور مرة أخرى بعد انتهاء مدة الإعذار؛ فإن هذا التصرف يكون مقصوداً من قبل الزوج ليبقى الضرر قائماً على الزوجة وحرمانها من حريتها، وردّ دعوى المدعية من قبل القاضي، فيحكم عليها بالقهر والظلم طيلة حياتها، وهو ما فيه ظلم كبير للمرأة، وبلغى حق المرأة بطلب التفريق بسبب عدم الإنفاق بالرغم من أن القانون والشرع أعطياها هذا الحق".

وأضافت حول الإجراءات في مجمل قضايا التفريق:-

..في قضايا التفريق من أجل الضرر الواقع بسبب النزاع والشقاق أو غياب الزوج أو حبسه أو الهجر والتعليق.. فإن جميع هذه القضايا تحتاج إلى إثبات صحتها أمام القاضي الشرعي، وبالرغم من أن هذه الإثباتات تكون موثقة أو تكون بشهادة الشهود الذين يؤكدون الواقعة، لكن الذي يعيق إجراءات التقاضي أمام المرأة هو أن المحكمة تشترط أن يكون الشاهد على علم بأن هناك قضايا وأحكام أخذت في القضية سابقاً، وأن يكون على علم أيضاً برقم القضية وتاريخ رفعها وأرقام القضايا السابقة وأحكامها، وإذا لم يجب الشاهد على أي من أسئلة القاضي بدقة فإن الدعوى تُرد، وفي هذا الأمر توجد مشكلتان:-

#### المشكلة الأولى:-

أن الشاهد قد يكون غريباً وليس من العائلة، وبالتالي؛ فهو حضر الواقعة (الضرب أو الإيذاء) ولكنه قد يكون غريباً عن العائلة وبالتالي ليس له علم بالتفاصيل الدقيقة التي تتعلق برقم الحكم أو القضية أو تاريخ الحكم السابق، لأن هذا لا يعرفه إلا الحمائي أو المدعية نفسها والمدعى عليه، وهذا يعني أن الشاهد قبل وقوفه أمام القاضي الشرعي يجب تلقينه هذه البيانات، وعليه أن يحفظها ويحفظ ما يجب أن يقوله في شهادته، وهذا يخالف أحكام الشهادة، كما أن الشاهد يقف أمام القاضي ليبدلي بتفاصيل الواقعة التي رآها، وهي واقعة محددة، وليس عليه أن يعرف تاريخ كل من الزوج أو الزوجة وعائلتيهما.

#### المشكلة الثانية:-

فهي اعتماد القاضي على شهادة الشهود، رغم وجود أوراق ثبوتية تؤكد حق المدعية، وهي أوراق موثقة من جهة الاختصاص، وهي بيّنات تكفي لإصدار الحكم في القضية، لكن دعوة الشهود هي من قبيل إجراءات الماطلة وتضييع حق المرأة في ادعائها، خصوصاً إذا كان الشاهد جاهلاً بأية معلومة ليس لها علاقة جوهر الإدعاء كما أشرنا أنفاً، وهو ما يكون سبباً في ردّ دعوى المدعية.

وهذه الإجراءات تعيق وتمنع حقّ المرأة في الحصول على الطلاق وتطيل مدة التقاضي أمام المحاكم، مما يزيد الضرر الواقع على المرأة. كما حدث مع السيدة (هـ) والتي استمرت قضيتها 6 سنوات...  
وتؤكد تقارير وحدة المرأة في "المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان" أن هناك قضايا لا يتم الفصل فيها في نفس السنة التي رفعت فيها. فهناك نحو 50 قضية تمّ ترحيلها<sup>(9)</sup> من عام 2003 و2004 لعام 2005 وفي العام 2005 تمّ ترحيل نحو 50 قضية للعام 2006.



## الأثار المترتبة على المرأة والأبناء بعد الطلاق

### الآثار المترتبة على المرأة والأبناء بعد الطلاق

إذا كان الزواج في الأصل، شكلاً من أشكال العيش المشترك الطوعي؛ فإن الطلاق، في حد ذاته، ليس إيجابياً ولا سلبياً بصورة مسبقة، لأنه يعني إنهاء حالة الزواج حسب إرادة كل من الطرفين، للأسباب المتعلقة بعدم إمكانية استمراره. ولكن كما اتضح في معرض البحث في المجتمع الفلسطيني في غزة؛ فإن إرادة الفتاة مُغَيَّبَة في إنشاء رابطة الزواج، بل يتم تزويجها بإرادة العائلة وما تملبه الشروط العامة في المجتمع، وتستمر الحياة الزوجية وفق إرادة الزوج وما يمل به من شروط علي الزوجة، لأن حق الطلاق ملك للرجل (الزوج) من الناحية القانونية والعرف المألوف، وبوقوع الطلاق تبدأ مرحلة جديدة في حياة المرأة المطلقة، يكون لها أثارها السلبية النفسية والاجتماعية والاقتصادية، وإن كانت بعض المطلقات يعتبرن أن الواقع المرير الذي يعانين منه بعد الطلاق هو أخف وطأة من الضرر الذي وقع عليهن أثناء الزواج، وكما أوضحت السيدة (هـ) فإنها أمضت 6 سنوات في المحكمة أملاً في الحصول على الطلاق، لأن زواجها الذي استمر 13 سنة ضاع نصف مدته في صراع مرير ومعاناة مع الزوج والأسرة، وبالتالي؛ فإن الطلاق يشكل، بالنسبة للزوجة، راحةً، رغم معرفتها المسبقة بأن تبعاته ستكون مريرة عليها وعلى أولادها(1).

### المدخل الأول

#### الآثار النفسية والاجتماعية على المرأة

##### 1- موقف العائلة من الابنة المطلقة:

(ف. أ) (وعمرها 17 سنة فقط) استمر زواجها ثلاثة شهور فقط، وهي مطلقة منذ سنة واحدة. عدد أفراد أسرتها 14 فرداً وترتيبها الرابعة بين أخواتها، وهي منذ طلاقها تتعامل معها أسرتها على أنها مرض أصاب العائلة وسوف يضرب أخواتها وقد ساءت علاقة والدها بالدها نتيجة طلاقها، حيث تتعرض والدها للضرب والأذى والشتم ويتم تحميلها مسؤولية طلاق ابنتهم. كما تخضع (ف. أ) لمراقبة شديدة في حركاتها وخروجها من البيت، حيث يمنعها والدها من الخروج ويهدد كل أفراد الأسرة إذا تستروا على خروجها.

وبالتالي؛ فهي لم تعد قادرة على حمل الظلم الواقع عليها، وتقول بلهجة طفولية: "ياريت لم أتزوج، أنا لم أستفد من الزواج أصلاً. لا أدري إن كنت تزوجت فعلاً أم لا، فزوجي لم ينم إلى جوارى سوى مرة واحدة، وخلال الثلاثة شهور لم أفهم ماذا يعني كوني متزوجة". ويسمح لها والدها بالتردد على مركز تاهيل المرأة التابع للصحة النفسية، بعد أن دخلت في حالة اكتئاب نفسي وحاولت الانتحار، ولأنه أصبح يتقاضى الأقساط الشهرية لمؤخر صداقها.

أما (أ.ع) والتي دام زواجها ثلاثين سنة، ورغم كبر سنها حالياً إلا أن إختوها لا يتعرفون عليها، وقاطعوها منذ أكثر من 9 سنوات؛ عندما قررت الطلاق، وذلك كي لا يتحملوا أعباءها وأعباء أولادها، وهي تسكن وحدها مع أبنائها.

وتبكي (ف) وهي تسرد كيف يعاملها والدها، وكيف تتعرض للضرب يومياً، حيث لم يسمح لها بالاحتفاظ بأبنائها عندما أصرت على الطلاق، حتى الطفلة التي كان عمرها ثلاثة شهور أجبرت على تسليمها لطليقها في المحكمة قبل أن تعود إلى منزل والدها، وبعد أن تزوجت مرة أخرى وطلقت من الزوج الثاني بعد شهر واحد من الزواج احتفظت بطفلتها، لأن طليقها رفض أخذ ابنتها، وهذا سبب آخر لسوء معاملة والدها لها.

إمرأتان فقط هما اللتان حظيتا بدعم عائلتيهما، واحدة منهن كان السبب المباشر لطلاقها هو خلاف وشجار بين عائلتها وعائلة مطلقها، والثانية طلاقها كان برغبة من عائلتها؛ بعد أن تبين أن الزوج لديه ضعف جنسي، فوقفوا إلى جانب ابنتهم، وخصوصاً أن والدة الفتاة متعلمة وهي التي ساندت ابنتها ودعمتها نفسياً.

إن سلبية موقف عائلة المرأة المطلقة إزاءها ليس مفاجئاً، وهو موقف متوقع؛ نظراً لتدني المستوى الثقافي والوعي إزاء المرأة عموماً، فنظرة الأهل لها باعتبارها عالة، أو علة بالمعنى الأدق؛ لذلك أسرعوا في تزويجها للخلاص منها، وبالتأكيد لن يفرحهم أن تعود إليهم مجدداً وهي مطلقة، لأنهم يعتبرون الطلاق مصيبة حلت على عائلتهم، خصوصاً إذا كان لها أولاد، وتعاني معظم المطلقات من موقف عائلتهن إزاء حضانتهم لأبنائهن، مما يفاقم من حالتهم النفسية؛ بسبب حرمانهن من تربية أبنائهن، ومن المؤسف أن 7 نساء من المجموعة رفضت العائلة فيها استقبال أبناء ابنتهم المطلقة، وحرمنهن من تربية أبنائهن، باعتبار أنهم

أولاد رجل غريب وهم غير مجبرين على احتضانهم.

تقول (ف): "موقف والدي جعل طليقي وعائلته يعبئون أولادي الأربعة ضدي ويشوهون صورتي أمامهم، ويقنعونهم أنني لا أستحق أن أكون أمّاً لهم، وأنني قاسية، ورميتهم بلا رحمة، وعندما أذهب لأراهم في المدرسة يرفضون مقابلي ويهربون مني، وهو ما يجعلني أفكر في قتل نفسي".

أما (أ.ع) فتقول: "أنا غير متعلمة ولا أجد عمل أي شئ، وقد اضطررت للخدمة في البيوت حتى أستطيع احتضان أطفالي بعد أن رفض إخوتي استقبالي، كما أن زوجات إخوتي طردوني، ولأن طليقي غير قادر على إعالة أبنائي وبناتي (وعددهم 9) نصفهم كبار بالغون، وقد استطعت أن أسكن وحدي أنا وهم لأربهم من صدقات الناس وخدمتي في البيوت".

في حين أن (أ) تذهب خفية إلى مدرسة أولادها وعددهم (2) لتراهم من بعيد، لأن أسرة طليقيها منعها من رؤية أبنائها، وبسبب المشاجرات العائلية لم تحاول أسرتها مساعدتها في احتضان أولادها بسبب خلافاتهم مع عائلة طليقيها، رغم أن هناك صلة قرابة بين العائلتين.

## 2- موقف المجتمع من المرأة المطلقة:

تعتقد جميع النساء المطلقات أن المجتمع المحيط بهن لا يقبلهن، بل يشعرن أن هناك نظرة دونية تجاههن كونهن مطلقات، ويشعرن أنهن مراقبات من قبل الآخرين في حركاتهن، ومنهن من تتعرض لكلام جارح من قبل جيرانهن، ومنهن من فقدت علاقاتها بصديقاتها بسبب الطلاق، حيث منعت عائلة صديقاتهن بناتهن من الاختلاط بهن لأنهن مطلقات.

تقول (ص): "... إذا ذهبت مع والدي في أية مناسبة ألاحظ في عيون جارتي وبعض الأقارب نظرة خوف مني، وكأنهم يخافون أن تتأثر بناتهم بي، ويتصورون أنني وكوني لم أعد بكرةً فإنني امرأة سهلة للرجال".

أما (د) وهي جميلة الشكل بالمقاييس المتعارف عليها في مجتمع غزة، فتقول: "... لقد ابتعدت عني صديقاتي وأظهرن عدم ارتياح لي وخوفاً من زيارتي لهن: خوفاً على أزواجهن مني".

وقد أكدت (أ) كلامها بالقول: "نعم.. إنهن يعتقدن أن المطلقة ستسرق زوج واحدة منهن، إننا نشعر أننا محاصرات ومنبذات والعيون علينا دائماً، لماذا؟ ألا يكفي ما نحن فيه من ألم وأذى وظروف صعبة؟ إن ما مررنا به نحن جميعاً من مشاكل وتعب أثناء الزواج لا يجعل لدى الواحدة منا أية رغبة في أن ننظر لأي رجل".

وقد أفادت الأخصائية النفسية في برنامج تأهيل المرأة التابع لبرنامج غزة للصحة النفسية أن: "غالبية النساء المطلقات اللواتي يترددن على "المركز" يعانين من حالة اكتئاب نفسي، أدت بأكثر من واحدة لمحاولة الانتحار، نتيجة الضغط النفسي الواقع عليهن، والعنف الذي يتعرضن له يومياً؛ كونهن مطلقات، ونحن نبذل جهداً كبيراً لمعجنتهن ومحاولة إعادة الثقة لهن، لكن المؤسف أن عدم تعاون أسرهن واستمرار إساءة معاملتهن وموقف المجتمع المحيط بهن يفاقم الأمر ويضعف الجهود التي نبذلها معهن".

وقد لاحظنا أن امرأتين من المجموعة كانتا أكثر ثقة بالنفس أثناء الحوار وذلك نظراً لتجاوزهما وتغلبهما على الأزمة النفسية التي مرتا بها بعد الطلاق وبمرور الوقت، حيث أن طلاقهما مضى عليه من 5-6 سنوات، بالرغم من تأكيدهما أن نظرة المجتمع المحيط بهما لا زالت سلبية، لكن على المستوى الشخصي تبدلان جهوداً كبيرة لاستعادة حياتهما الطبيعية، فواحدة منهن تعمل في إحدى مؤسسات المرأة، وعملها يعزز من ثقتها بنفسها، أما الأخرى فإضافة لعملها حرصت على إكمال تعليمها الثانوي، وهي طالبة جامعية رغم أن عمرها الآن 38 سنة، لكنها تقول: "أنا مصرة على ألا أدفن نفسي في الحياة، ورغم معارضة إخوتي لي فقد حصلت على الثانوية العامة دون أن يعرفوا، وأنا الآن في الجامعة، وسأحصل على الشهادة وأحسن من وضعي، وأنا الآن أفضل من السابق؛ لأنني أسكن مع ابني في بيت مستقل منذ سنة".



## المدخل الثاني

### الأوضاع الاقتصادية للمطلقات

نظراً لأن غالبية النساء المطلقات ينتمين لأسر فقيرة؛ وتزوجن في سن مبكرة، ولم يحصلن على مستوى تعليمي مرتفع. ولا يجدن أي عمل مهني.. فإن الطلاق كانت له آثاراً سلبية على أوضاعهن الاقتصادية، حيث يعاني من الفقر، سواء من وقع عليها الطلاق بإرادة الرجل وبقرار منه، أو من طلبت الطلاق وحصلت على قرار تفريق بواسطة المحكمة، حيث أن غالبيةهن لم يحصلن على حقوق مالية تذكر كتعويض عن الطلاق لأسباب عديدة ومختلفة، مما زاد من صعوبة أوضاعهن في تدبير شؤونهن مع عائلاتهن التي تعاني من الفقر.

6 من النساء اضطررن للتنازل عن كافة الحقوق المالية الخاصة بهن أمام المحكمة، وهو ما يسمى (إبراء الزوج) كأحد الشروط الرئيسية لحصولهن على الطلاق، ولأن معظمهن لم يحصلن على الطلاق إلا بعد طول معاناة ونتيجة المشاكل أثناء حياتهن الزوجية فقد خسرن خلال الفترة السابقة للطلاق حليهن وملابسهن أيضاً، فعُدن إلى أسرهن بالثوب الذي خرجن به من بيت الزوج السابق.

تقول (هـ): "رغم أحكام النفقة التي حصلت عليها من المحكمة فلم يدفع لي ولا لأبنائي أي شيكل، وتم حبس زوجي السابق عدة مرات لعدم تنفيذ الأحكام دون جدوى".

ولقد قضت (هـ) 6 سنوات وهي تحاول عن طريق المحكمة الحصول على استحقاقات مالية لها ولأولادها، ما جعل تطبيقها يؤخر تطبيقها حتى يجبرها على سحب دعواها في المطالبة بحقوقها".

أما (ف. أ) فوالدها يأخذ الأقساط المالية لمؤخر صداقها والتي يدفعها تطبيقها؛ دون أن يعطيها شيئاً من تلك الأقساط، ويعتبر هذا المال من حقه لأنه يتحمل كونها عادت إليه مطلقة. أما (ل) فتقول: "لقد اضطررت أن أترك أبنائي عند والدهم؛ لأنه لا يريد أن يدفع نفقة حضانتهم، وأنا لا أملك المال لتربيتهم، وأهلي لا يستطيعون تحمل نفقاتهم، و فقط معي واحد من أبنائي الأربعة لأنه كان رضيعاً عندما تطلقت من زوجي".

وقد حاولت أن تطالب بأبنائها لكن تطبيقها يرفض أن ينفق عليهم وهم عندها، رغم أنه يتلقى مساعدات اجتماعية لأجل الأولاد من جهات عديدة.

وتقول ثلاث من المطلقات أنهن بحال أفضل، لأن زواجهن السابق لم ينمر عن وجود أي أبناء، وإلا كان الأمر أشد وعورة.

إن صغر سن المرأة عند الزواج وعدم تأهيلها لمزاولة أي عمل يساهم في تدهور وضعها الاقتصادي عند الطلاق، وبالرغم من أن الزواج يقوم في المجتمع الفلسطيني على تكليف الرجل بالإنفاق؛ وبالتالي يعطي المرأة حقوقاً مالية في المهر وعفش البيت وأجرة الحضانة كشرط في عقد الزواج وكحقوق ثابتة لها عند الطلاق؛ إلا أننا نلاحظ، على المستوى التطبيقي، أن هذه الحقوق مهدورة ولا تكاد النساء المطلقات تحصلن عليها إلا بشق الأنفس، مما يفاقم من سوء أوضاعهن الاقتصادية وبنعكس سلباً على حياتهن الاجتماعية.

ويشير تنوع القضايا في المحاكم الشرعية إلى الزيادة في القضايا ذات العلاقة بالحقوق المالية للمرأة، مما يؤكد الصعوبة البالغة في حصولها على حقوقها بغير اللجوء إلي المحاكم، وتشير تقارير وحدة المرأة في "المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان" أن 80% من القضايا التي عالجتها الوحدة للنساء اللواتي لجأن للمركز تتعلق بالنفقة وعفش البيت إضافة إلى قضايا تتعلق بتحصيل أجره حضانة ومصاريق ولادة<sup>(10)</sup> كما لوحظ زيادة نسبة القضايا في السنوات الثلاث الأخيرة، وهو ما يدل على حجم معاناة النساء المطلقات، واللواتي لا زالت قضية طلاقهن منظرية أمام المحاكم الشرعية لاستنفاد الإجراءات التي تسبق صدور قرار الطلاق. فبالإضافة إلى الآثار النفسية والاجتماعية المترتبة على الطلاق؛ يزداد الأمر سوءاً، مما يجعلها غير قادرة على بدء حياتها مجدداً بكرامة، ويصبح طلاقها أزمة خطيرة تدفع ثمنها وحدها.

10 - في عام 2003 تنوعت القضايا (146 قضية) 37 عفش بيت ومؤخر صداق و9 أجرة حضانة و3 مصاريق ولادة وفي عام 2004، 170 قضية نفقة و91 عفش بيت ومؤخر صداق و10 قضايا مصاريق ولادة وفي عام 2005 / 217 قضية نفقة و109 قضايا عفش بيت ومؤخر صداق و15 قضية مصاريق ولادة.  
-المصدر: التقارير السنوية للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان - غزة.

### المدخل الثالث

#### أثر الطلاق على الأبناء

في إطار الشروط التي تم عرضها خلال جئنا هذا فلا يمكن النظر للطلاق في المجتمع الفلسطيني على أنه كان حلاً إيجابياً. بل ظاهرة سلبية لها أبعادها الخطيرة على المرأة. لجهة إهدار حقوقها الإنسانية وقدرتها على مواصلة حياتها بكرامة. وبالنسبة؛ فإن تأثيره على الأبناء أشد عمقاً على المستوى النفسي والتربوي. فإذا كانت مجمل الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة، وتدهور الأوضاع الأمنية والسياسية تؤثر على الأطفال وعلى توازنهم النفسي وهم في رعاية والديهم، لجهة حجم المخاطر التي تحيط بهم. فكيف يمكن أن تكون حالة الأطفال الذين يعيشون فقط مع أحد الوالدين سواء أكانوا في حضنة الأب أو الأم؟

لقد تبين لنا، من واقع حياة مجموعة النساء المطلقات، أن أبناءهن عاشوا في ظل ظروف سيئة نتيجة الخلافات الدائمة بين الوالدين خلال سنوات الزواج. مما جعل حياتهم مضطربة وغير مستقرة، وزادت ظروفهم سوءاً بوقوع الطلاق؛ خصوصاً عندما كان يتم استغلالهم كأداة ضغط على المرأة للتراجع عن المطالبة بحقوقها المالية، أو التراجع عن طلب الطلاق، أو يقع عليهم الإهمال وسوء المعاملة وأشكال العنف المختلفة من قبل الأهل باعتبارهم غير مرغوب فيهم لأنهم ثمة لزواج فاشل.

تقول (ف) (والتي أجبرها والدها على ترك أبنائها لتطليقها) "تركتهم.. ثلاث ذكور وبننتين. الصغرى كانت في سن ثلاثة شهور، أما البنت الكبرى فكان عمرها خمس سنوات، حين خرجت من البيت أخذت تبكي. وخرجت تريد للحاق بي، وعند عبورها الشارع صدمتها سيارة فكانت الحادثة سبباً في بتر إحدى ساقيها وهي الآن معاقة بساق صناعية، ورغم ذلك فهي الآن شبيهة خادمة لزوجها أيتها الجديدة. لم تذهب إلى المدرسة لتتعلم ورغم إعاقته تحمل أعباء البيت وتربية إخوتها من أبيها. أما الأولاد الذكور فأخرجهم والدهم جميعاً من المدارس ودفع بهم للعمل وهم أطفال في ورش للحداثة والنجارة، ويتقاضى أجورهم ليصرف على عائلته الجديدة".

وعندما ترى (ف) أبنائها يندفعون ليرووا لها عن سوء معاملة والدهم وعائلته لهم، ويتمنون أن يكبروا كي يتركوه ويعيشوا مع والديهم.

أما (ل) فهي لم تستطع احتضان أبنائها الثلاثة بسبب فقرها، أما الرابع فهو معها وهو صغير السن، وهي مطلقة منذ خمس سنوات.. وعن حالتها تروي وتقول: "طليقي أخرج الأولاد من المدرسة بدعوى أنه لا يستطيع توفير مصروفاتهم لأن له بنات من زواجه السابق، وأشعر أن أبنائي يضيعون في الشارع، لأنه لا يوجد من يحميهم أو يراقبهم. وأخشى أن يزداد سلوكهم سوءاً، فقد سمعت أن أحد أبنائي يسرق الحلوى من المحلات ويتسول من المارة، وأنا أقف عاجزة عن إمكانية احتضانهم وتصحيح مسارهم".

أما (أ) (وهي مطلقة منذ أربع سنوات) فتتألم لأن عائلة طليقها يعبتون ويخرضون أبنائها ضدها، وهي غير قادرة على تصور حالتهم النفسية والشرخ الذي حدثه هذه التعبئة في نفوس الأطفال. وبرغم أنهم مادياً في وضع جيد، لكنها تقول: "الفلوس مش كل شيء؛ لكن ما يؤلني هو معاناة أطفالنا النفسية، وهم محرومون من أمهم وأنا غير قادرة حتى على رؤيتهم".

وتجلى لنا الآثار السلبية التي تتركها الخلافات العائلية والطلاق على الأطفال وذلك عند التوقف أمام حالة السيدة (هـ) التي قضت 6 سنوات متنقلة بين بيت زوجها ثم تعود سنتين إلى بيت أهلها وهكذا دواليك، ما كان يترتب عليه انتقال الأولاد معها مع ما يحمله هذا من انعدام إحساسهم بالأمان والاستقرار. خصوصاً الثلاثة الأكبر، لأنها تضطر في كل مرة إلى نقلهم من مدارسهم إلى مدارس جديدة، حيث تنتقل هي؛ مما يؤثر على وضعهم الدراسي والنفسي.

وقد أفادت مديرة إحدى المدارس الابتدائية، أن أخطر المشكلات التي تواجهها في المدرسة هي القلق على الفتيات اللواتي طلقن أمهاتهن، حيث يوجد في المدرسة عدد من الحالات التي تعتبرها غير قليلة بالنسبة للمنطقة في محيط المدرسة، وتلاحظ أنهن يأتين للمدرسة غير مرتبات، مما يدل على الإهمال الذي يتعرضن له؛ إضافة إلى ضعف تركيزهن في دروسهن. وللاحظت أن هناك ثلاث أخوات في صفوف مختلفة: الكبرى منهن (في الصف السادس) سلوكها عدائي تجاه زميلاتها، وتتعامل مع أخواتها الصغار بشكل عنيف أثناء مغادرة المدرسة وفي فترة الاستراحة. تقول مديرة المدرسة أنها حاولت التدخل لدى الأب بإبداء ملاحظاتها ولكن لم تجد منه جواباً أو تعاوناً.



## الخلاصة

- 1- من خلال هذا البحث لواقع حالة المطلقات في المجموعة المركزة اتضح لدينا أن: هناك تأثيراً للعوادات الاجتماعية السائدة في وقوع الطلاق، وحوّل تلك العادات دون استمرار الزواج، وتمثل في الطريقة التقليدية في تزويج الأبناء، والتي تتم بإرادة الأهل وبمعزل عن الاختيار الحر للزوجين، والزواج المبكر للفتاة والفتى، وعدم قدرة الأزواج على التكيف نتيجة ثقافة الفصل بين الجنسين، وتأثير التدخل العائلي في حياة الأزواج، وتأثير العامل الاقتصادي الذي يجبر الأزواج على عدم الاستقلال والسكن في رعاية العائلة الممتدة.
- 2- اعتبار الطلاق أداة تسلطية ضد المرأة، ما يجعلها تقع تحت طائلة العنف العائلي والعنف المجتمعي لدرء مخاطر الطلاق، ما يعطل طاقاتها ويقيد حريتها ويهدد حياتها.
- 3- وقوع الطلاق يعتبر خياراً سلبياً لأنه يترك آثاراً مدمرة على المرأة المطلقة لعدم توافر الحماية القانونية والاجتماعية لها، كما يترك آثاره المدمرة على الأبناء ويهدد مستقبلهم.

## التوصيات

للحدّ من ظاهرة الطلاق والتخفيف من التبعات المترتبة على حدوثه فإننا نوصي بجملة من التدخلات على أكثر من صعيد، بهدف تحقيق استقرار الأسرة الفلسطينية؛ التي هي النواة الأساسية للمجتمع وذلك لتحقيق الأمان الاجتماعي.

### 1- توصيات لصنّاع القرار:

- إقرار قانون جديد للأسرة يقوم على قاعدة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات بما يتضمن الأولويات التالية:-
- 1- رفع سن الزواج للخاطبين إلى سن 18 سنة أو التأكيد على إرادتهما في انعقاد الزواج.
  - 2- حماية المرأة من الطلاق التعسفي من خلال التعويض الجزئي.
  - 3- كفالة حق المطلقة في حضانة أبنائها حتى بلوغهم السن القانونية.
  - 4- إنشاء صندوق للنفقة بما يضمن حماية حقوق الأبناء.
  - 5- تشديد العقوبات في حال مخالفة القانون.

- إعادة صياغة المناهج التعليمية وتوجيه السياسات الإعلامية باتجاه تعزيز مكانة المرأة في المجتمع؛ باعتبارها شريكاً أساسياً للرجل، من أجل التصدي للثقافة التقليدية السائدة في المجتمع إزاء المرأة.
- توفير الحماية القانونية للمرأة من العنف في إطار إقرار قانون العقوبات الجديد.
- تخصيص مالية في الموازنة العامة بهدف تأهيل ودعم المرأة مهنيّاً وتوفير فرص العمل لها.

### 2- توصيات لمؤسسات العمل النسوي والأهلي:-

- 1- إيلاء النساء المطلقات والمعترفات الاهتمام الخاص وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والمادي لهن وإعادة تأهيلهن لإدماجهن في المجتمع.
- 2- توسيع نطاق البرامج والأنشطة التي تستهدف التوعية المجتمعية بحقوق المرأة وتعزيز مكانتها الاجتماعية وخصوصاً في المدارس والجامعات.
- 3- تطوير آليات عمل المؤسسات الذي يستهدف النساء؛ بالتوجه إلى المزيد من التخصص على صعيد الحماية القانونية، والتدريب والتأهيل المهني، والرعاية النفسية والاجتماعية.
- 4- إجراء البحوث والدراسات النسوية للوقوف على واقع المرأة؛ بملائمة كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والقانونية لتمكين وتحديد احتياجات الدعم لها.



## ملحق إحصائيات عدد حالات الطلاق في قطاع غزة

في إصدار عن ديوان قاضي القضاة الشرعي تبين أنه في عام 2003 كانت نسبة حالات الطلاق بالقياس لحالات الزواج نحو 14.2٪ في حين أن هناك 38.25٪ قضايا مرفوعة أمام المحاكم الشرعية الابتدائية والاستئنافية والعليا منسوبة لحالات الزواج في نفس العام، وذلك في كافة المحاكم الشرعية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

أما في الإحصائية الرسمية الخاصة بالمحاكم الشرعية في غزة<sup>(11)</sup> فأتضح أن هناك ارتفاعاً في حالات الطلاق منسوبة لحالات الزواج للأعوام 2003/2004/2005 بنسبة 18.7٪ و21.5٪ و22٪ على التوالي. أما في محكمة الشجاعة والمنوطة بقضايا سكان حي الشجاعة وحدها فقد كانت نسبة الطلاق بالقياس لحالات الزواج لنفس السنوات 7.7٪ و9.8٪ و9.4٪ على التوالي. أما في محكمة الشيخ رضوان فكانت النسبة 9.6٪ و13.3٪ و13.9٪ على التوالي.

أما متوسط حالات الطلاق منسوبة لحالات الزواج لمنطقة غزة كاملة (المحاكم الشرعية الثلاث) منذ عام 2000 وحتى عام 2002 فتراوحت ما بين 15٪ و15.5٪.

وبالقياس مع مناطق أخرى في قطاع غزة (مثل منطقة خان يونس) فقد تراوحت النسبة فيها على مدار السنوات من 2000 حتى 2005 ما بين 9.5٪ و14.7٪ ثم انخفاض المعدل إلى 10.4٪. ونفس النسبة في منطقة رفح.

وتشير هذه الإحصائيات إلى ارتفاع نسبة الطلاق في مدينة غزة عن بقية مناطق القطاع. ويؤكد "المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات" أنه يقوم بالتدخل العائلي وإجراء الوساطة للتقليل من وقوع الطلاق بمعدل يتراوح بين 30 إلى 50 حالة شهرياً.

أما "المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان" فتشير التقارير السنوية لوحدة المرأة إلى ارتفاع معدل شكاوى النساء والقضايا المرفوعة من قبل الوحدة أمام المحاكم سنوياً. ففي عام 2001 زادت معدلات القضايا إلى 53٪ عن عام 2000، كما زادت نسبة القضايا في عام 2005 عن عام 2004 بنحو 25٪.



